العدد (1921) السنة الثامنة - الجمعة (1) تشرين الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الأمم المتحدة تطالب بإيقاف عمليات إجبار النازحين على إخلاء المساكن

المالكي: مبالغة مقصودة في أرقام النازحين والمهاجرين

متابعة/ المدى

استقبل رئيس الوزراء نوري كامل المالكي بمكتبه الرسمي ممثل الامين العام للامم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً والتر كايلن بحضور وزير حقوق الإنسان وجدان ميخائيل.

وقال رئيس الوزراء خلال اللقاء إن قضية النازحين هي قضيتنا قبل أن تكون قضية المجتمع الدولي مع شكرنا لمساعدتكم، لأنهم مواطنينا ونحن ماضون لتهيئة السكن لهم وغيرهم من المحتاجين وتلبية احتياجاتهم الأخرى، وان هدفنا الاول هم مهجروا العمليات الارهابية، وهم يتقدمون على غيرهم بهذا الخصوص ولدينا توجه لبناء مليون وحدة سكنية للنازحين والفقراء.

وتابع رئيس الوزراء: ان الأرقام التي تتحدث عن قضية النازحين والمهاجرين في الداخل والخارج أخذت بعدا سياسيا، وهناك مبالغة مقصودة في هذا الموضوع لتحقيق اغراض سياسية.

وأضاف رئيس الوزراء: ما يؤسف له ان هذه المعلومات غير الدقيقة تتسرب في بعض الاحيان الى التقارير الخاصة التي تصدر عن المنظمات الدولية مثل القول بوجود خمسة ملايين ارملة وهو رقم غير صحيح على الاطلاق وهذا ما يؤكد الحاجة الى الرجوع الى الجهات الرسمية في العراق التي لديها معلومات واحصائيات دقيقة.

وتابع رئيس الوزراء: مهما تكن أسباب النزوح فإنها بحاجة إلى خطة لمعالجتها ووضع سياسة محددة لحلها في اقرب وقت ممكن، الى جانب الجهود التي تبذلها الحكومة لحل مشكلة المتجاوزين حيث تنوي أمانة بغداد بناء الاف الوحدات السكنية لتوزيعها على النازحين في اطار موازنة عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

وقال رئيس الوزراء: سنحل مشكلة النازحين والمتجاوزين من خلال بناء الوحدات السكنية، ويجب أن تنتهي هذه المشكلة في العراق، ونتمنى أن نعرف دوركم في هذا الإطار وما ستقدمونه من دعم وخبرة من خلال تجاربكم في الدول لمعالجة هذه الظاهرة فيما يخص السكن أو الجوانب الأخرى، ونشكركم على إهتمامكم وإستمراركم في العمل والتنسيق مع وزارتي حقوق الإنسان والهجرة.

من جهته قال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق النازحين داخليا: اشكركم دولة الرئيس لتأكيدكم بان قضية النازحين هي مشكلة داخلية ومن مسؤولية الحكومة العراقية، ونحن هنا لتقديم المساعدة في هذا المجال، ونتفق معكم بان الارقام التي اشرتم اليها تقف خلفها دوافع سياسية، ولدينا جهد مشترك مع وزارتي الهجرة وحقوق الإنسان.

وأضاف والتر كايلن: أنا مسرور جدا لوجودي اليوم في العراق، وأريد أن أعبر عن سعادتي للمساعي الكبيرة التي بذلتها الحكومة العراقية في حل مشكلة النازحين، ونسعى الى تطوير التعاون مع الجهات المعنية لمعالجة هذه القضية.

من ناحية اخرى، طالبت منظمة الامم المتحدة الحكومة العراقية الى ايقاف عمليات إجبار النازحين على إخلاء المساكن التي اتخذوها، حتى ايجاد حلول بديلة لهم من اجل تحسين وضعهم المعيشي.

وقال ممثل الامين العام للامم المتحدة لشؤون حقوق الانسان و النازحين داخلياً، والتر كايلن، في مؤتمر صحفي عقدة بمقر الامم المتحدة ببغداد إن"وضع النازحين داخل العراق متسم بالتعقيدات ويستدعي بذل المزيد من الجهود بغية حماية حقوق الانسان من قبل الحكومة العراقية والمجتمع الدولي".

وأوضح كايلن انه"لابد للحكومة العراقية ان تضع خطة استراتيجية شاملة للمجتمعات المحلية المتضررة جراء النزوح"مشيرا الى ان"على السلطات العراقية ان تخير النازحين بشأن إخلاء المنازل التي يشغلونها، الى ان تضع خطتها الاستراتيجية خطوطا واضحة وبدائل لأولئك الاشخاص على نحو يتماشى مع المعايير الدولية".

وأضاف انه"لابد من اتخاذ التدابير على الفور للتصدي للاحوال المعيشية المزرية السائدة بين النازحين".. مبينا ان"عملية اخلاء هؤلاء لن تحل المشكلة، بل تزيدها تعقيدا".

وكشف عن ان"الحكومة قد استجابت سابقاً لمطلب الامم المتحدة بشكل ايجابي، وقد استلمنا تعهدات رسمية من قبل محافظ بغداد يقضي بتخصيص اراضي وايجاد بدائل لتلك العوائل".

وكان ممثل الامين العام للامم المتحدة المعني لشؤون حقوق الانسان النازحين داخليا والتر كايلن قد وصل الى بغداد قبل ٨ ايام في زيارة رسمية للاطلاع بشكل مباشر على اوضاع النازحين في البلاد خصوصا في بغداد واقليم كردستان.

من جانبه قال رئيس مكتب شؤون اللاجئين في الامم المتحدة دانيال آنديراس خلال المؤتمر إن"خلال الـ ١٨ شهر المنصرمة كانت اعداد النازحين تصل بين ١٥ الى ٢٠ الف نازح في الشهر الواحد".. لافتا الى"تراجع هذه الإعداد الى ١٠ الاف نازح خلال شهرين".

وأردف آنديراس بالقول إن"٤٥٪ من النازحين بدأوا ينتظرون تشكيل الحكومة من أجل تقرير مصيرهم وفضلوا عدم العودة في الوقت الحاضر.

ويعترف مسؤولون في وزارة الهجرة والمهجرين، بأن قضية النازحين ما زالت بحاجة إلى متابعة وبذل المزيد من الجهود لمعالجتها، وسط محاولات أممية لتقييم أوضاعهم في جميع أنحاء العراق، في حين يتهم ناشط في مجال حقوق الإنسان الحكومة العراقية بأنها لم تعمل بجدية لحل هذه المعضلة التي يعيشها العراقيون منذ أكثر من أربع سنوات.

وقال المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنتونيو غوتيريس إن مشكلة النازحين العراقيين لم تجد حلاً حتى الآن رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المجال.

وقالت المفوضية في بيان لها إن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين يعكف على إعداد تقرير لتقييم أوضاع النازحين في جميع أنحاء العراق، وأكدت أن والتر كيلين ممثل الأمين العام سيزور أربيل للتعرف على أحوال النازحين من وسط وجنوب العراق إلى المناطق الشمالية.

وقال مسؤول في وزارة الهجرة والمهجرين إن العديد من اللقاءات والمشاورات تجري مع مسؤولين من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وأكد حيدر الموسوي الناطق الإعلامي لوزارة الهجرة والمهجرين أن المنظمة الأممية تبذل جهوداً كبيرة للمساعدة في تخفيف معاناة النازحين العراقيين، ويقول إن الوزارة تقدم منحة مالية للعائلات النازحة الصغيرة قدرها مائتا ألف دينار عراقي (ما يعادل ١٧٥ دولاراً) والعائلات الكبيرة ثلاثمائة ألف دينارٍ عراقي (ما يعادل ٢٥٠ دولارا تقريباً).

ويضيف أن هناك بعض المساعدات الغذائية والدوائية تقدمها المنظمات الدولية مثل الهيئة الطبية الدولية (أي أو إم) والمنظمة الدولية العالمية.

ويؤكد الموسوي أن إحصاءات دقيقة لأعداد النازحين لا تتوفر لدى الوزارة، حيث أن هناك أعداداً تعود وأخرى قد تضطر إلى النزوح من هذه المنطقة أو تلك، عازيا ذلك إلي عامل الأمن بصورة أساسية، إضافة إلى عوامل أخرى مثل البحث عن عمل في مكان آخر، أو الحصول على سكن بتكلفة أقل في دفع الإيجار.

ويعرب عن أمله بتقليل أعداد النازحين في ظل أي استقرار في الأوضاع السياسية، التي يرى أنها ستنعكس إيجاباً على الوضع الأمني والمعيشي.

وحول برنامج الوزارة لتسهيل عودة النازحين إلى مناطق سكناهم، يقول سلام داود الخفاجي-وكيل وزير الهجرة والمهجرين- للجزيرة نت، إن ثمة ورشة عمل مستمرة تتضمن ثلاثة محاور لتسهيل عودة النازحين، وهي الخدمي والفني والقانوني.

فيما يتعلق بالخدمي، فإن الوزارة تتدارس مع الوزارات الأخرى-وفي مقدمتها سلطات المحافظات- ضرورة تقديم المساعدات اللازمة للنازحين، أما بالنسبة للفني فإن الاتصالات مستمرة مع الوزارات الأمنية لوضع الخطط والبرامج التي تؤمن الحماية للنازحين في حال عودتهم.

ويؤكد الخفاجي أن مشاورات ولقاءات تجري باستمرار مع الجهات القضائية والعدلية لإخلاء منازل العائلات التي استولت عليها عائلات أخرى، ويشمل ذلك المحال التجارية وورش العمل الصغيرة.

ويشير إلى أن هناك عشرات الآلاف من العائلات عادت إلى مناطق سكناها، إلا أنه يشدد على ضرورة تضافر الجهود لعودة الجميع والانتهاء من هذا الملف الشائك.

ورغم أن تقديرات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقول إن عدد النازحين داخل العراق وصل إلى مليونين ونصف المليون حتى بداية عام ٢٠٠٧، فإن جمال الجواهري الناشط في حقوق الإنسان يؤكد للجزيرة نت أن أعداد النازحين أكبر من هذا الرقم بكثير.

ويرى الجواهري أن المعالجة يجب أن تبدأ بالجانب الأمني والتشدد مع الذين سيطروا على بيوت وممتلكات الآخرين دون وجه حق وإعادتها إلى أصحابها.

تقارير تتخوف من تعاظم تعاطي الشباب لها في العراق

ذي قار تحذر من مخاطر المخدرات وتدعو الى خلق سبل لمكافحتها

متابعة/ المدى

كشفت جهات رسمية بمحافظة ذي قار، عن الحكم على ٢٠٠ شخص بتهمة المتاجرة بالمخدرات مشيرين الى ضبط ١١ كيلوغراما منها خلال ٧ سنوات، في وقت رعى مجلس المحافظة ندوة حول المخدرات واضرارها على الشباب والمجتمع.

وقال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي ان"المجلس رعى على قاعة بهو بلدية الناصرية، ندوة حول مخاطر المخدرات والتأثير السلبي لها على حياة الشباب المتعاطين، حيث تعد نوعا من أنواع الإرهاب"، مشيرا الى ان الندوة"سلطت الضوء على ابرز الأضرار التي تسببها على المجتمع".

واوضح أن المجلس"يسعى الى الاطلاع على آراء الدوائر المختصة والأجهزة الأمنية، وبحث سبل الخروج بمقترحات ورؤى موحدة من اجل دعم جهود مكافحة هذه الظاهرة التي قد تزحف الى مجتمعاتنا المحافظة والعريقة اذا لم يتم العمل على مواجهتها".

من جهتها قالت رئيسة لجنة الصحة والبيئة بمجلس المحافظة حميدة علي جابر، ان"تعاطي المخدرات لم يحظ بالاهتمام الاعلامي والصحي بقدر ما حظي به مرض الانفلونزا الوبائية، رغم ان عدد المتعاطين للمخدرات يفوق عدد المصابين بالمرض في المحافظة والذي كان عددهم قليلا".

وأضافت"هنالك عجز واضح في المؤسسات الثقافية والشبابية والرياضية بالمحافظة في فتح مجالات امام الشباب لسد اوقات فراغهم بما هو مفيد، وهنالك معلومات عن تعاطي طالبات مدارس للحبوب المخدرة التي يمكن الحصول عليها بسهولة من الصيدليات الرسمية او صيدليات الأرصفة".

في السياق نفسه، قال مصدر في مكتب مكافحة المخدرات ان"جهاز المكافحة نجح خلال سبع سنوات في الاستيلاء على ١١ كيلوغراما من المواد المخدرة المختلفة، اغلبها مادة الحشيشة، وفي عمليات مختلفة جرت داخل المحافظة ضد عصابات تتولى تهريب المخدرات من محافظة ميسان المجاورة"، مبينا أن"المعلومات تشير الى ان تلك المواد لم تكن مجهزة للنقل".

فيما قال الناطق الاعلامي باسم شرطة ذي قار العقيد مرتضى الشحتور، ان"المخدرات وباء خطير وعلى الجميع التعاون للتقليل من اثاره".

وأضاف"لدينا ٢٠٠ مسجون في قضايا مخدرات بالمحافظة طوال سبع سنوات أي بمعدل شخص لكل شهر تقريبا، وهو عدد بسيط لمحافظة تعدادها يقارب المليونين، لكن رغم ذلك علينا ايجاد سبل فعالة لتقليل النسب بصورة اكبر".

وفي اطار أعداد المتعاطين ومعالجتهم في المؤسسات الصحية، يشير ممثل صحة المحافظة الدكتور احمد حسن حسين، الى"وجود نقص واضح بالاحصاءات المتعلقة بعدد المتعاطين".

وقال"هناك نقص كبير في المعلومات وارقام المتعاطين، فنحن نعتمد على معلومات ثانوية غير دقيقة لأن تعاطي المخدرات مازال يمثل عارا في المجتمع العراقي"، مبينا أن"الدوائر الصحية بالمحافظة تستقبل قرابة ١٠٠ متعاطي شهريا".

ولفت الى ان"من يتناول المخدرات يعتقد انه مجرم، وفي الحقيقة هو ليس كذلك بل هو مريض شأنه شأن اي شخص مصاب بمرض ويحتاج الى علاج ودعم من السلطات الصحية"، داعيا الى"تشكيل مستشفى او دائرة تأهيل للمتعاطين بغية معالجتهم بالصورة الافضل".

يذكر ان الجهات الحكومية والمدنية بمحافظة ذي قار ادانت بشدة مؤخرا تصريحات مدير مكتب مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية العراقية رعد مهدي، التي قال فيها أن"وزارة الداخلية اكتشفت عدداً من الأماكن التي تُزرع فيها المخدرات في المحافظات العراقية التي تشهد وضعاً أمنياً ساخناً بينها نينوى وديالى وذي قار، اذ تم ضبط مزارع لنبتة تسمى الداتورة".

وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق قد ابدت قلقها من تزايد أنشطة عصابات تهريب المخدرات داخل العراق، خاصة بعد إعلان الحكومة العراقية موافقتها على استئناف دخول الزوار الإيرانيين للأراضي العراقية وبواقع ١٥٠٠ زائر يوميا، مؤكدة أن آفة المخدرات والمواد ذات التأثير النفسي أصبحت عاملا آخر يضاف إلى طرق الموت العديدة التي تستهدف شريحة الشباب العراقي كل يوم وتنذر بتخلي البلد عن موقعه ضمن قائمة الدول الفتية، ودمارا آخر يزيد من أعباء الحكومة الجديدة.

وفي سابقة تعد الأولى من نوعها في بلد مثل العراق، أعلنت وزارة الصحة، وعلى لسان مدير برنامج مكافحة المخدرات، الدكتور سيروان كامل، عن حدوث العديد من حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي المخدرات، وأغلبها وقعت في محافظة كربلاء، بعدها تأتي محافظات ميسان وبغداد وبابل وواسط، فيما سجلت الإحصائيات ورغم حداثتها وجود أكثر من ٦٠٣٧ متعاطيا للمخدرات وبنوعيات مختلفة في المحافظات كافة، تأتي في مقدمتها محافظتا كربلاء، التي سجلت ٦٧٩ متعاطيا، وميسان ٢٨٦، وفي بغداد وصل عدد المدمنين على المخدرات إلى ٧١٧، فيما سجلت مدينة كركوك ٢٤٠، مؤكدا أن مثل هذه الإحصائيات ما زالت غير دقيقة لاعتمادها مقارنة بالدول الأخرى وكذلك افتقارها للبيانات السابقة التي ظلت طي الكتمان بسبب سياسات النظام السابق وتعمده حجب مثل هذه المعلومات عن المجتمع الدولي، وخاصة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والتي كانت جميع التقارير إلى وقت قريب تشير إلى خلو العراق من هذه المشكلة.

وعن أسباب تورط العراق مع المافيا العالمية المروجة للمخدرات، قال الدكتور فلاح المحنة، أحد أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق إن ما خلفته الحرب من فوضى وانفلات أمني، هيأ فرصة ذهبية لتجارة المخدرات الداخلية والخارجية مستفيدة من كثرة العصابات والجماعات المسلحة لتنشط حركة مافيا المخدرات وتجعل العراق محطة ترانزيت نحو دول الخليج ودول إقليمية أخرى، إضافة إلى تكوين سوق حرة داخلية نجم عنها تحويل مشكلة الإدمان من المسكرات والعقاقير المهدئة إلى المخدرات، وهناك دلائل تم الحصول عليها عن طريق استجواب عدد من المتاجرين بالمخدرات بعد إلقاء القبض عليهم في مناطق متفرقة من العراق، وهم من جنسيات مختلفة، تشير إلى تحول طريق الحرير القادم من شرق آسيا والمار عبر العراق، إلى طريق للمتاجرة بالمخدرات والسلاح والآثار العراقية وتهريب النفط المسروق، من قبل عصابات منظمة تخصصت في هذه الأعمال ولها ارتباطات واسعة مع العالم، بما في ذلك حكومات بعض الدول.

وأوردت تقارير حديثة لمكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة، أن هناك ممرين رئيسيين نحو العراق، الذي تحول إلى مخزن تصدير تستخدمه مافيا المخدرات، مستفيدة من ثغرات واسعة في حدود مفتوحة وغير محروسة، فالعصابات الإيرانية والأفغانية تستخدم الممر الأول عبر الحدود الشرقية التي تربط العراق وإيران. أما مافيا تهريب المخدرات من منطقة وسط آسيا فتستخدم الممر الثاني الذي يسير عبر إقليم كردستان وصولا إلى أوروبا الشرقية. إضافة إلى ذلك هناك الممرات البحرية الواقعة على الخليج العربي الذي يربط دول الخليج مع بعضها.

وأضافت التقارير أن العراق لم يعد محطة ترانزيت للمخدرات فحسب، وإنما تحول إلى منطقة توزيع وتهريب، وأصبح معظم تجار المخدرات في شرق آسيا يوجهون بضاعتهم نحو العراق، ومن ثم يتم شحنها إلى الشمال، حيث تركيا والبلقان وأوروبا الشرقية، وإلى الجنوب والغرب، حيث دول الخليج وشمال أفريقيا.

وخلال السنتين الماضيتين أصبحت تجارة المخدرات إلى العراق ومنه أكثر تنظيما، وتسير وفق قواعد وأسس تنظيمية تمر عبر شبكات مسلحة تجند مجموعات عراقية من العاطلين عن العمل، وبالأخص من منتسبي الجيش المنحل المدربين على المصادمات واستخدام السلاح. ويوجه المسؤولون في مكتب الأمم المتحدة أصابع الاتهام إلى جارة العراق إيران، إذ أنها فضلا عن كونها تعاني من مشكلة المخدرات، باتت تشكل معبرا لتجارة المخدرات وبكافة أنواعها إلى العراق، وهذا ما أكده أحد المسؤولين في وزارة الداخلية العراقية، بعد أن كشفت السلطات الأمنية العاملة في محافظتي النجف وكربلاء عددا كبيرا من عمليات تهريب هذه السموم إلى المدن العراقية، قام بها أشخاص يحملون الجنسية الإيرانية، كانوا قد اندسوا بين زوار العتبات المقدسة، ومن خلال استجوابهم بينوا أنهم لم يدخلوا العراق بدافع الزيارة وإنما لترويج المخدرات والبحث عن مروجين محليين لتسويق بضائعهم بين شرائح المجتمع العراقي. وتم مؤخرا وبعد مداهمة سريعة نفذت من قبل قوة مشتركة بين قوات التحالف والجيش العراقي في محافظة كربلاء، ضبط كميات كبيرة من المخدرات قدرت أثمانها بأكثر من عشرين مليون دولار داخل حصن الاخيضر التاريخي العريق، الذي يقع على بعد ٣٠ كيلومترا عن المدينة، بعد خوض معركة ضارية مع أفراد العصابة المسلحة الذين كانوا يحرسون الحصن، وقد اتخذوا منه مخزنا لأسلحتهم والمخدرات، التي كانت في طريقها إلى العبور الحدود باتجاه المملكة العربية السعودية. ومن العمليات الأخرى التي أحبطت مؤخرا قيام شرطة بغداد بتوقيف سيارة محملة بنصف طن من الكوكايين في منطقة التاجي.

وأضاف المسؤول الأمني، أن مشكلة تعاطي المخدرات باتت تتعاظم بوتيرة متصاعدة، وأن كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين والماريغوانا بدأت تتدفق على العراق من دول عديدة، وإمكانية وزارة الداخلية للحد من هذا الخطر المحدق ضعيفة جدا وغير مجدية، وأن مدينة العمارة جنوب العراق مثلا والمناطق الحدودية القريبة منها، باتت تشكل محطات للتوقف لتجار المخدرات.

ومن هذا الوضع يمكن ملاحظة العلاقة بين العصابات المشتغلة بتجارة وترويج وتهريب المخدرات، وانعدام الأمن داخل العراق، فمن مصلحة مافيا المخدرات بقاء الوضع الأمني سائبا ومنفلتا، ومن مصلحتها أيضاً أضعاف أجهزة الشرطة العراقية.

وأضاف المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن استمرار تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب ستزيد من المشكلة الأمنية داخل العراق، حيث يدفع الإدمان على المخدرات المدمنين إلى ارتكاب جرائم متنوعة والانخراط في السلك الإجرامي تحت واجهات عديدة، ومثال ذلك الشكوى المستمرة من أصحاب الصيدليات في بغداد وبعض المحافظات الأخرى، من قيام عصابات مسلحة تضم مجاميع من المدمنين، بالهجوم على هذه الصيدليات بهدف الاستيلاء على ما تحتويه من مواد مخدرة وعقاقير الأمراض النفسية والعصبية.

منسق دولي يزور العراق لبحث ملف الأسرى الكويتي

متابعة/ المدى

قالت مصادر صحفية كويتية إن المنسق الدولي للاسرى واعادة الممتلكات الكويتية جيناوي تاراسوف، سيزور العراق خلال الايام المقبلة لبحث ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين.

واوضحت المصادر ان"وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله، بحث مع المنسق الدولي عالي المستوى للاسرى واعادة الممتلكات الكويتية جيناوي تاراسوف، واستعرض اللقاء جهود المنسق الدولي خلال الفترة الماضية والمتعلقة بموضوع الاسرى واعادة الممتلكات الكويتية"، مضيفة ان"تاراسوف سيزور العراق قريبا لبحث ملف الاسرى والمفقودين الكويتيين".

ويضم ملف العلاقات العراقية الكويتية الكثير من الملفات العالقة ابرزها التعويضات التي يدفعها العراق جراء غزو النظام المباد الكويت عام ١٩٩١، وموقف الكويت من خروج العراق من الفصل السابع للامم المتحدة، فضلا عن ترسيم الحدود بين البلدين ورفات الكويتيين المفقودين ابان الغزو العراقي.

ونقلت المصادر عن وكيل وزارة الخارجية الكويتية قوله ان"زيارة المنسق الدولي تصب في اطار التنسيق، لأن تاراسوف سيقدم في تشرين الاول المقبل تقريره للأمين العام، وكان لا بد من التحرك ليعد التقرير"، مضيفا ان"تاراسوف سيقوم بلقاء المسؤولين في اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين وباجراء اتصالاته بهذا الخصوص".

وتابع"تاراسوف سيقوم بزيارة للعراق، سواء في عهد الحكومة الحالية أو الجديدة، وان من المهم استمرار دوره لتجسيد التعاون مع المسؤولين العراقيين"، مشيرا الى ان ذلك من"شأنه ان يحرك الملفات حتى يتم التوصل الى صيغة لاغلاقها بعد استكمالها".

واعرب الجارالله بحسب الصحيفة"عن امله في أن تتعاون وتتعامل، سواء الحكومة الحالية او المقبلة بشكل مباشر مع تاراسوف لتسهيل مهمته لطي الملفات".

على صعيد متصل، قال وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله، إن الملفات العالقة بين العراق والكويت سيتم اغلاقها نهائيا مع تشكيل الحكومة الجديدة في العراق.

واكد الجار الله ان"ملفات صيانة العلامات الحدودية والممتلكات والأسرى والتعويضات سيتم اغلاقها نهائيا مع تشكيل الحكومة الجديدة في العراق".

ويضم ملف العلاقات العراقية الكويتية الكثير من الملفات العالقة ابرزها التعويضات التي يدفعها العراق جراء غزو النظام المباد الكويت عام ١٩٩١، وموقف الكويت من خروج العراق من الفصل السابع للامم المتحدة، فضلا عن ترسيم الحدود بين البلدين ورفات الكويتيين المفقودين ابان الغزو العراقي.

وتابع وكيل وزارة الخارجية الكويتية"متى ما انتهت الحكومة الجديدة وشكلت وباشرت عملها فإن الملفات سترى طريقها نحو الحل"، مضيفا"الرئيس العراقي قال في خطابه أمام الأمم المتحدة أن هناك استحقاقات تتعلق بالحكومة العراقية الجديدة".

وكانت العلاقات العراقية الكويتية قد قطعت في المجالات كافة منذ عام ١٩٩٠، ولكنها شهدت تحسنا نسبيا بعد سقوطه سنة ٢٠٠٣ برغم وجود بعض الملفات العالقة خاصة ما يتعلق بالخلاف بشأن ترسيم الحدود والتعويضات التي اقرتها الامم المتحدة للكويت عن الأضرار.